منظمة العفو الدولية

بيان للتداول العام

15 سبتمبر/أيلول 2016

رقم الوثيقة: MDE 11/4840/2016

البحرين: "منظمات حقوقية تحث 50 حكومة على "الدعوة لإطلاق سراح نبيل رجب"

15 سبتمبر/أيلول 2016 – كتبت منظمات حقوقية بالأمس إلى حكومات 50 دولة لتحثها على الدعوة علناً إلى إطلاق سراح المدافع البحريني عن حقوق الإنسان نبيل رجب الذي يواجه احتمال السجن لمدة تصل إلى 15 عاماً بسبب تعليقات نشرها على موقع "تويتر". وكانت البحرين قد وجهت له تهمة جديدة في الأسبوع الماضي هي "الإساءة إلى الدولة" على إثر نشر مقال موقع باسمه في صحيفة "نيويورك تايمز".

وحث الخطاب الموجه من 22 منظمة غير حكومية، من بينها هيومان رايتس ووتش، ومنظمة العفو الدولية، و50 حكومة على "إثارة موضوع استمرار البحرين في استغلال القضاء لمضايقة وإسكات المدافعين عن حقوق الإنسان، عن طريق اتهامهم بتهم تمثل انتهاكاً لحرية التعبير".

ومن بين الحكومات التي وجه إليها الخطاب حكومات فرنسا وسويسرا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية. وقد دعت وزارة الخارجية الأمريكية إلى إطلاق سراح نبيل رجب يوم 6 سبتمبر/أيلول، بينما لم تفعل ذلك حكومات أخرى. وجدير بالذكر أن الدول الخمسين التي وجه إليها الخطاب كلها وقعت من قبل على بيانات في الأمم المتحدة تنتقد استمرار انتهاك حقوق الإنسان في البحرين وتدعو إلى إحراز تقدم على هذا الصعيد.

وقد اغتنم المفوض السامي لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة، الأمير زيد بن رعد الحسين، فرصة البيان الافتتاحي للدورة 33 لمجلس حقوق الإنسان الأسبوع الحالي للحديث عن بواعث القلق بشأن قيام البحرين بمضايقة المدافعين عن حقوق الإنسان والقبض عليهم؛ حيث حذر البحرين

مشيراً إلى أن "الحقبة الماضية بينت، بصورة متكررة ووضوح مؤلم ودقيق، كيف يمكن أن تصبح النتائج كارثية عندما تحاول حكومة ما إخماد صوت شعبها بدلاً من خدمته".

يشار إلى أن نبيل رجب، رئيس مركز البحرين لحقوق الإنسان، محبوس على ذمة المحاكمة منذ 13 يونيو/حزيران، وأنه ظل طوال هذه المدة في الحبس الانفرادي معظم الوقت، مما أدى إلى تدهور حالته الصحية. وكان قد تعرض منذ عام 2011 للمقاضاة، والحكم عليه بالسجن عدة مرات بسبب نشاطة المنتقد للحكم. وفي عام 2014، فرض عليه حظر السفر فلم يتمكن من مغادرة البلاد.

وفي سياق المحاكمة الحالية، يواجه نبيل رجب عدة تهم منها "إهانة هيئة نظامية" و"إهانة إحدى دول الجوار" و"نشر شائعات كاذبة في وقت الحرب"، وهي تهم تتعلق بملاحظات جاءت في تغريدات نشرها وأعاد نشرها على موقع "تويتر" عام 2015 حول التعذيب في سجن جو في البحرين ودور التحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية في إحداث الأزمة الإنسانية في اليمن.

وقد تحدد يوم 6 أكتوبر/تشرين الأول موعدا للجلسة القادمة لمحاكمة نبيل رجب، والتي من المتوقع أن يصدر الحكم عليه خلالها.

خلفية

تواصل منظمات غير حكومية وغيرها الدعوة للتحرك بشأن قضية نبيل رجب منذ حبسه على ذمة المحاكمة في شهر يونيو/حزيران. فقد كتب مركز البحرين للحقوق والديمقراطية إلى وزير خارجية بريطانيا بوريس جونسون يوم 7 سبتمبر/أيلول داعياً إلى تحرك عام في قضية نبيل رجب. وفي يوم 2 سبتمبر/أيلول، كتبت 34 منظمة غير حكومية خطاباً إلى ملك البحرين تدعو فيه إلى الإفراج عن نبيل رجب.

وفي أغسطس/آب، وفي إطار مبادرة نظمها "مؤشر الرقابة"، وجه عدد من كبار الكتاب خطاباً إلى رئيسة وزراء بريطانيا تيريزا ماي، طلبوا فيه من الحكومة البريطانية دعوة حليفتها البحرين لإطلاق سراح نبيل رجب، وكان من بين هؤلاء الكتاب الكاتب المسرحي ديفيد هير والأديبة

مونيكا علي وممثلة الكوميديا شازيا ميرزا، وعضو البرلمان البريطاني كير ستارمر والأديب وول شوينكا الحائز على جائزة نوبل في الآداب.